تتمة قال في المحاصل ان صور استعمال المائة عشر صورة لان استعماله اولا اما في حدث او في خبث وهاتان صورتان واما في طهارة مسنونة او مستحبة وهذه صورة واما في غسل الثوب الرابعة وفي كل واحد من هذه اذا استعمل ثانيا فلا بد ان يستعمل في احدها فالمستعمل في حدث يكره استعماله في احد هذين وصوره اربعة وكذا يكره استعماله في الطهارة المسنونة والمستعمل في خبث وهاتان صورتان ايضا والمستعملة في الطهارة المسنونة لا يكره استعماله في رفع الحدث وحكم الخبث كذا في الطهارة المستحبة والمستحبة على احد القولين في غير ذلك والمستعمل في غسل الثوب لا يكره استعماله في شيء اهـ عدوي

قوله ان الماء الخ خبر ان محذوف والتقدير الصحيح منه لو صوابه

ولما ذكر ان الماء المتغير بشيء خالطه اراد ان يبين حكمه حكم متغيره وبدأ بالمتغير اذا كان طاهرا فقال **وما غير لونه** اي لون الماء يعني اطلق طعمه او ريحه **بشيء طاهر** مما ينفك عنه غالبا كالمجين **حل** اي في فيه فذلك الماء طاهر في نفسه يجوز استعماله في العادات دون العبادات **غير طهور** لغيره لا يستعمل في وضوء او طهر اي غسل اتفاقا او في زواله **نجاسة** فان استنجى به اعاد الاستنجاء لانه لم يزل الا عين النجاسة لا حكمها ولو ازيل به عين النجاسة زال حكمها وهو مثاول محلا اخر لم يتنجس على الصحيح **ثم اشار الى المتغير المتنجس** فقال **وما غيرته النجاسة** كالعذرة سواء كان التغير في طعمه او لونه او ريحه قليلا كان الماء او كثيرا كانت له مادة او لم تكن **فليس بطاهر** في نفسه فلا يستعمل في العادات **ولا مطهر** لغيره فلا يستعمل في العبادات ايضا هذا اذا تحققت نجاسته او اخبره الواحد العدل بنجاسته وكان على مذهبه او لم يكن على مذهبه وبين وجه النجاسة فان لم يبين وجهها فلا يعمل على قوله ومفهوم قوله غيرته انها ان لم تغيره يكون طاهرا مطهرا قليلا كان او كثيرا وهو خلاف قوله وقليل الماء كانية الوضوء المتوضي وانية الغسل للمغتسل **بنجسة قليل النجاسة وان لم تغيره** وهو قول ابن القاسم والمشهور انه طهور لقوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غلب على ريحه وطعمه ولقوله صلى الله عليه وسلم لما بال الاعرابي في المسجد وامر بصب الذنوب من الماء عليه ولم يأمره بالتحرز من الماء القليل فدل على طهارته وعدم تنجسه بالنجاسة التي لا تغيره وهذا القول هو المعتمد وقد تقدم ان ابن رشد قال ان القول بنجاسة القليل بالنجاسة التي لا تغيره شاذ ضعيف وقد تبع المصنف في ذكره ابن الحاجب وابن شاس وابن عرفة وغيرهم ولم يذكروا له دليلا ولا تعرضوا لرده مع ان ابن رشد رده بما ذكر وانت خبير بان ما ذكره ابن رشد من الادلة لا يقاوم ما ذكره المصنف من الادلة فالعمل على ما ذكره المصنف من نجاسة القليل بالنجاسة التي لا تغيره

وما اي الماء **التمما** المراد به ما المطر والندا والثلج والبرد ونحوه **نزل** بفتحتين **بنفسه** او بعلاج **وما العين وما الآبار** حتى ماء زمزم **وما الذوب** بالذال المعجمة **والملح طيب** في ذاته لكل ما يستعمل فيه **طاهر** في نفسه **مطهر** لغيره كالنجاسات وما في معناه من الاحداث ما دام باقيا على اصل خلقته لم يغيره شيء مما ينفك عنه غالبا وانما نص على هذه الاشياء وان كانت داخلة فيما اتى لينبه على ما في بعضها من الخلاف فقد نقل عن بعضهم انه قال لا يجوز الوضوء بماء الابار والعيون **وعن** ابن شعبان والماء في احد الروايتين عنه كراهة الطهارة بما زمزم وقد ليل ما قاله الشيخ قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا وهذا واجد للماء وقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته

الاستحمام من مأزم يوم عرفة بعد الزوال مكروه ازالة النجاسة منها

العدل اي عدل الرواية الفاضل عبد الباقي يعني عبد الباقي الزرقاني

Copyright © King Saud University